تقدم حكمه وهذا بناه المصنف على ان الذمة عقد جايز من جهة الذمي وانه لا يجبر
على الوفا بالذمة وحكى الامام في باب البغاة فيه الاتفاق والمامن بفتح الميمين موضع
الامن والمراد به دار الحرب من دار الاسلام ولا يلزم الحاقه بتلك التي يسكنه فوق
ذلك الا ان يكون بين بلاد الكفر ومسكنه بلد للمسلمين يحتاج الى المرور عليه وقال في البحر لو
كان له مامنان الحق بمايسكنه منهما فان سكن بلدين خير الامام قال اذا
رجع المستامن الى بلاده باذن الامام لتجارة او رسالة فهو باق على امانه في نفسه وماله
فان رجع الى الاستيطان انتقض عهده فان رجع فمات في بلاده واختلف الوارث والامام
هل انتقل للاقامة فهو حربي او للتجارة فلا ينتقض عهده اجاب فيها بعض المتاخرين
العصوبان القول قول الامام لان الاصل في رجوعه الى بلاده وبان الوارث يدعي سفرين
والامام يدعي سفرا واحدا والاصل عدم الثاني لان الماوردي قال اذا اختلف الزوجان في
السفر هل للعود او للتنقل ان سفر التنقل واحد وسفر العود اثنان فكان القول في الثاني
قول سكن قال روى الحافظ ابو نعيم وابن عبد البر وغيرهما عن جعفر بن محمد
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليوعاش ابراهيم لاعتقت اخواله ولوضعت الجزية عن كل قبطي
وروى ابو عبيد في كتاب الاموال عن زيد بن ابي حبيب ان الحسن بن علي كلم معاوية في اهل
حفش من كورة انصنا فرنية امر ابراهيم فسامحهم بالجزية اكراما لابراهيم ابن النبي صلى الله عليه
وسلم لكن روى ابن ماجه ان مالك انه لو عاش ابراهيم لكان صديقا نبيا قال ابو عمر لا ادري ما وجه
هذا القول فقد ولد نوح غير نبي ولو لم يلد الا نبيا لكان كل احد نبيا لانهم من ولد نوح
عليه الصلاة والسلام وقال المصنف ما روي عن حفص المنقري بن لو عاش ابراهيم لكان نبيا
باطل وفيه جسارة على الكلام في الغيبيات ومخالفة ومجوم على عظيم الزلات وحفص بفتح المهملة
واسكان الفاء وانصنا بفتح اوله واسكان النون بعدها صاد مهملة مكسورة والنون
والالف من صعيد مصر كذا ضبطه ابو عبد الله البكري وقال انها مدينة السحرة في زمن ذي يزن

كتاب الهدنة

لغظا مشتق من الهدون وهو اللين والسكون ومنه
قيل للصالحة المعاهدة لانها ملايمة احد الفريقين ومنه قولهم هدنه على دخل اي سكون له
على قال الخاطبي وهذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لم يسبق اليها وهي في الشرع معاقدة اهل الحرب
على القتال مدة معلومة بعوض او غيره وليس موادعه ومعاهده ومسالمه وفي الحديث
ان النبي صلى الله عليه وسلم وادع اليهود على غير جزية لما نزل المسلمين المدينة حين كان بها
المسلمين قلة وهادن قريشا عام الحديبية عشر سنين حين لم يقو الاسلام بعد والاصل فيه
قبل الاجماع قوله تعالى فسيحوا في الارض اربعة اشهر اي كونوا امنين فيها اربعة اشهر وقوله تعالى
وان جنحوا للسلم فاجنح لها قال عقدها الكفار اقليم يختص للامام ونايبه فيها

لما فيها من الحظ والامام هو الذي يتولى الامور العظام وهو اعرف بالمصالح من الاجناد وافدر
على التدبير منهم ولو جاز ذلك من الاجناد لادى الى تعطيل الجهاد ولا يقوم مقام الامام البتي في ذلك
مقام امام الا العدل فلو عقدها واحد من الناس لاهل اقليم لم يجز وادى الى الهرج والى المامن وعلم
من تعيين بالعقد اعتبار الايجاب والقبول المعتبر فيه ما تقدم من الامان وفي الشراق للهروي
لو عقد هدنة بين الكفار اهل بلد او اقليم وسكت الباقون جاز وشروط الهدنة اربعة ذكرها المصنف
احدها ان يكون الكفار اقليم وهو احد اقاليم الارض اي اقسامها وهي سبع اقاليم في الرابع المسكون
من الارض طولها واعرضها الاول واقصرها طولا واعرضها السابع وبقيتها مختلفة طولا وعرضا
وهذه الاقاليم وضعها الملوك المتقدمون الذين بسطوا في الارض العامر كالاسكندر وازد سير والمراد
بالاقليم هنا نحو الروم والهند والعراق قال وليدن عوز لوا الى اقليم اصلان،
الحاجة قد تدعوا الى ذلك كالطاعة على مصالح ذلك الاقليم ولقلة المفسدة فيه وللحظ قال
وانما تعقد لمصلحة فلا يكفي انتفاء المفسدة لما فيه من مواد لتهم بلا مصلحة وقد قال قلا تهنوا
وتدعوا الى السلم وانتم الاعلون قال كضعفنا لقلة عدد وهيبة كما عقدها النبي صلى
الله عليه وسلم في الحديبية لكثرة عدد المشركين اذ ذاك ومنعهم من دخول مكة قال او
رجا اسلامهم او بذله جزية كما عقد صلى الله عليه وسلم هادن صفوان بن امية اربعة اشهر عام الفتح
وقد كان مستظهرا عليه ولكنه فعل ذلك رجا اسلامه فاسلم قبل مضيها قال القفال في محاسن
الشريعة لما هادن اهل مكة اتسع الناس في التصرف وتلاقى المسلمون والمشركون فسمع المشركون القران
فذكر اهل المغازي انه في ذلك السنين اسلم من المشركين اكثر مما اسلم قبل ذلك وهذا هو الشرط ٥
الثاني وهو حاجة المسلمين اليه وعبارة الروضة والمحرر ان يكون للمسلمين اليه حاجة وفيه
مصلحة وهو الصواب في التعبير فاذا طلب الكفار الهدنة فان كان فيها ضرر على المسلمين لم
يجابوا والا فوجهان احدهما يجب اجابتهم والصحيح لا يجب بل يجتهد الامام ويفعل على الاصح
قال الامام وما يتعلق باجتهاد الامام لا بعد واجبا وان كان بتعين رعاية الاصلح قال
فان لم يكن اي بنا ضعف جازت اربعة اشهر وهذا هو الشرط الثالث وهو المدة لقوله تعالى
فسيحوا في الارض اربعة اشهر وكذلك هادن النبي صلى الله عليه وسلم صفوان بن امية قال
الشافعي وكانت مهادنة النبي صلى الله عليه وسلم للمشركين اربعة اشهر اقوى ما كان عندي
منصرفه من تبوك وحكى الموارزي قولا انه خوسنة فما فوقها المادون سنتين وغلطه
الامام قال لسنة لا تعاهد بجب فيها الجزية فلا يجوز تقرير صغير بغير ها
وقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وهي عامة الا ما خص الدليل وهو اربعة اشهر
قال وكذا دونها في الاظهر لزيادتها على مدة السياحة والثاني يجوز به قطع
ابو اسحق لنقصها عن مدة الجزية قال الماوردي هذا كله بالنسبة الى نفوس المعقود لهم